

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

ضمانات الأمن الأسري في زمن الذكاء الاصطناعي بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري

**Family Security Guarantees in the Age of Artificial Intelligence: Between
Islamic Jurisprudence and Algerian Family Law**

إبراهيم زيغمي¹، غبريد سيد اعلي²

¹ جامعة الجزائر 01. يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية ، i.zighmi@univ-alger.dz
مخبر الشريعة

² جامعة الجزائر 01. يوسف بن خدة. كلية العلوم الإسلامية ، s.ghebrid@univ-
alger.dz، مخبر الشريعة

تاريخ النشر: 2025/12/01

تاريخ القبول: 2025/10/01

تاريخ ارسال المقال: 2025/09/02

*المؤلف المرسل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث ضمانات الأمن الأسري في زمن الذكاء الاصطناعي، من خلال تحليل المرجعية الفقهية الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري. وقد تم التركيز على التحديات التي تفرضها التقنيات الذكية داخل الأسرة، مثل المساس بالخصوصية، وضعف التواصل، والتدخل في القرارات الزوجية والتربوية. أظهرت النتائج أن الفقه الإسلامي يمتلك مرونة اجتهادية قادرة على مواكبة هذه المستجدات، كما أن قانون الأسرة الجزائري، رغم استناده إلى الشريعة، لا يزال يفتقر إلى نصوص واضحة تعالج الأضرار الرقمية داخل المحيط الأسري. وتوصي الدراسة بضرورة تحديث التشريعات، وتفعيل الاجتهاد الفقهي، وإنشاء هيئات مختصة لمراقبة آثار الذكاء الاصطناعي على العلاقات الأسرية، بما يضمن تحقيق توازن بين القيم الأصلية ومتطلبات الواقع الرقمي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الأمن الأسري؛ الذكاء الاصطناعي؛ الفقه الإسلامي؛ قانون الأسرة؛ الخصوصية الرقمية؛ الجزائر.

Abstract:

This study explores the guarantees of family security in the era of artificial intelligence by analyzing the Islamic jurisprudential framework and the Algerian Family Law. The research focuses on the challenges posed by smart technologies within the family, such as privacy violations, weakened interpersonal communication, and algorithmic interference in marital and parental decisions. Findings reveal that Islamic jurisprudence provides a flexible framework capable of adapting to these modern transformations. However, the Algerian Family Law—despite its foundations in Sharia—lacks explicit legal provisions to address digital harms within the household. The study recommends updating legal texts, activating contemporary jurisprudential reasoning, and establishing specialized bodies to monitor the impact of AI on family relations, ensuring a balance between traditional values and the demands of the digital age.

Keywords: Family security; Artificial intelligence; Islamic jurisprudence; Family law; Digital privacy; Algeria.

مقدمة:

تشهد المجتمعات المعاصرة تحولاً عميقاً بفعل الثورة الرقمية التي أحدثها الذكاء الاصطناعي، فقد غيرت هذه التقنية المتقدمة ملامح الحياة اليومية، وامتدت آثارها إلى البنية الاجتماعية والمؤسساتية، وعلى رأسها الأسرة. وإذا كانت الأسرة عبر التاريخ تُعد الحصن الأول لبناء القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية، فإنها اليوم تقف أمام تحديات غير مسبقة تهدد أمنها واستقرارها، مما يستدعي إعادة النظر في المرجعيات الفقهية والتشريعية القائمة على تنظيمها.

لقد بات من الملاحظ أن الذكاء الاصطناعي، بتطبيقاته المتعددة في التواصل والتربية والترفيه وحتى العلاقات الزوجية، قد أحدث شرخاً في مفهوم "الأمن الأسري" الذي لم يعد يقتصر على توفير الاحتياجات المادية أو الحماية من

العنف الأسري، بل اتسع ليشمل قضايا جديدة تتعلق بالخصوصية الرقمية، والأدوار التربوية، والتأثيرات النفسية للبرمجيات الذكية، بل وحتى احتمالات تدخل الذكاء الاصطناعي في قرارات مصيرية داخل الأسرة كالزواج والطلاق والتنشئة.

ولما كانت الشريعة الإسلامية تستند في تنظيم شؤون الأسرة إلى مقاصد عليا تهدف إلى حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، فإن من الواجب التساؤل عن مدى قدرتها، بمضامينها الفقهية التقليدية والمعاصرة، على الاستجابة لمثل هذه المستجدات. كما يطرح تساؤل آخر نفسه حول قانون الأسرة الجزائري ومدى استجابته التشريعية لمواجهة الأخطار الرقمية، ومواكبته للمتغيرات الاجتماعية الطارئة بفعل التكنولوجيا الذكية.

أولاً: أهداف البحث

1. توضيح مفهوم الأمن الأسري في السياق الرقمي الحديث.
2. إبراز التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على العلاقات الأسرية.
3. بيان الضمانات التي يقدمها الفقه الإسلامي لحماية الأسرة.
4. تحليل نصوص قانون الأسرة الجزائري ذات الصلة بالأمن الأسري في ظل التحول الرقمي.
5. تقديم رؤية تكاملية بين المرجعية الفقهية والتشريعية لتعزيز حماية الأسرة.
6. صياغة مقترحات عملية وقانونية لمواجهة المخاطر الرقمية التي تهدد كيان الأسرة.

ثانياً: أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول إحدى القضايا الراهنة التي فرضت نفسها بقوة على الواقع الاجتماعي والحقوقى، وهي **ضمانات الأمن الأسري في ظل تأثيرات الذكاء الاصطناعي**، وهو موضوع لم يعد ترفاً فكرياً أو أطروحة نظرية، بل أضحت ضرورة ملحة في ضوء التحولات الرقمية المتسارعة التي مست صميم العلاقات الأسرية، وأعادت تشكيل أنماط التفاعل والتربية والتواصل داخل الأسرة. وتتجلى أهمية هذا البحث من عدة جوانب متكاملة:

1. **الجانب الفقهي الأصيل:** إذ يسعى البحث إلى تبيان مدى قدرة الفقه الإسلامي، بمنظومته المقاصدية والاجتهادية، على الاستجابة لمستجدات الواقع الرقمي، من خلال طرح حلول تأصيلية تراعي الثوابت وتواكب المتغيرات، بما يضمن استمرار الدور الوقائي والتوجيهي للشريعة الإسلامية في حفظ الأسرة من التصدع والانحيار.
2. **الجانب القانوني المعاصر:** يتمثل في محاولة رصد مدى قدرة **قانون الأسرة الجزائري** على مواكبة هذه التحولات، ومدى تجاوبه مع التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على الأمن الأسري، سواء من خلال النصوص القانونية الصريحة، أو عبر إمكانية تطوير تشريعي يدمج البعد الرقمي ضمن أدوات الحماية الأسرية.

3. الجانب المجتمعي التربوي: إذ يُسلّط البحث الضوء على الأثر التربوي والنفسي والتفاعلي لتقنيات الذكاء الاصطناعي داخل الأسرة، لا سيما على الأطفال والمراهقين، في ظل غياب وعي كافٍ بهذه التأثيرات، مما يجعل من هذا البحث مساهمة توعوية ذات أبعاد أخلاقية وتربوية في حماية الأسرة الجزائرية والعربية عموماً.

4. الجانب التشريعي المقارن: خلال استعراض التقاطعات بين المرجعية الفقهية الإسلامية والتشريع الوطني، في سبيل بناء منظومة قانونية واجتماعية متكاملة تضمن الأمن الأسري في أبعاده الجديدة، وتُسهّم في سدّ الثغرات القانونية التي قد تستغلها التطبيقات الذكية أو الوسائط الرقمية في الإضرار بالبنية الأسرية.

5. أهمية التوقيت والسياق: إذ يأتي هذا البحث في وقت يشهد فيه العالم تطوراً متسارعاً في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، في ظل ضعف التكيف التشريعي والفقهي لهذا الواقع الجديد، وهو ما يجعل من هذا العمل خطوة علمية في اتجاه بلورة فقه أسري رقمي، وتحديث أدوات قانون الأسرة بما ينسجم مع العصر الرقمي دون التفريط في المرجعيات الأصيلة.

وعليه، فإن هذا البحث لا يقتصر على الجانب النظري التحليلي، بل يحمل في طياته رسالة إصلاحية ومقترحاً عملياً، يدعو إلى التكامل بين النص الشرعي والواقع التقني، بين القانون والذكاء الاصطناعي، من أجل حماية الكيان الأسري وضمان استقراره في وجه ما قد يُشكّل تهديداً وجودياً له في قادم السنوات.

ثالثاً: إشكالية البحث

من هنا، تنبثق إشكالية هذا البحث التي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

ما مدى قدرة المرجعية الفقهية الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري على توفير ضمانات فعالة لحماية الأمن الأسري في زمن الذكاء الاصطناعي؟

1-: التساؤلات الفرعية:

1. ما مفهوم الأمن الأسري، وما التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي عليه؟
2. ما هي الضوابط والضمانات التي يوفرها الفقه الإسلامي لحماية الأسرة في ظل هذه المتغيرات؟
3. كيف يتعامل قانون الأسرة الجزائري مع التحديات التي تفرضها التقنية الحديثة على العلاقات الأسرية؟
4. ما مدى التكامل الممكن بين الفقه والقانون لضمان الأمن الأسري في البيئة الرقمية؟

2-: الفرضيات

1. وجود تأثير مباشر لتقنيات الذكاء الاصطناعي على تماسك الأسرة وأمنها في المجتمع الجزائري.
2. قابلية الفقه الإسلامي للاجتهاد المعاصر بما يضمن حماية الأسرة في زمن التكنولوجيا.
3. وجود حاجة ملحة لتحديث قانون الأسرة الجزائري ليوكب المستجدات الرقمية.

4. إمكانية تحقيق تكامل فعال بين المرجعية الفقهية الإسلامية والنصوص التشريعية لضمان الأمن الأسري.

رابعاً: الدراسات السابقة

نظراً لحداثة موضوع البحث وارتباطه بثلاثة محاور مركبة (الأسرة - الفقه الإسلامي - الذكاء الاصطناعي)، فقد جاءت الدراسات السابقة متنوعة في طابعها ومنهجها، إذ تناول بعضها قضايا الأمن الأسري من منظور فقهي أو قانوني تقليدي، بينما عالج بعضها الآخر أثر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في العلاقات الإنسانية والاجتماعية، دون ربط دقيق بين هذه الأبعاد ضمن إطار تشريعي-فقهي موحد. وفيما يلي عرض لأهم الدراسات ذات الصلة، مصنفة حسب مجالها:

1- دراسات في الأمن الأسري من المنظور الفقهي والتشريعي:

• علي القره داغي وآخرون، "أمن الأسرة في الفقه الإسلامي"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد

17، 2007

تناولت الدراسة مفهوم الأمن الأسري في مقاصد الشريعة الإسلامية، وبيّنت وسائل حمايته من الانهيار الأخلاقي والاجتماعي، مع عرض لبعض التحديات الحديثة، غير أنها لم تتطرق إلى التحديات الرقمية أو الذكاء الاصطناعي.

• زهور بوشامة، "الحماية القانونية للأسرة في القانون الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2016

ركزت على النصوص القانونية التي تنظم الأسرة في التشريع الجزائري، وبيّنت مظاهر الحماية التي يوفرها القانون للأطراف الضعيفة كالمرأة والطفل، دون التطرق للمستجدات التقنية.

• عبد المجيد النجار، "الأسرة في مقاصد الشريعة الإسلامية"، بحث منشور في كتاب الأسرة في الفكر

الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2012

سلّط الضوء على البعد المقاصدي في تنظيم الأسرة، وأبرز كيف أن الشريعة جاءت لحمايتها، لكنه لم يتطرق للمتغيرات الرقمية وتأثيرها.

2- دراسات في الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي:

• عبد العزيز الخضر، "التحول الرقمي وأثره على القيم الاجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،

2021

تناول أثر التكنولوجيا الحديثة، خاصة الذكاء الاصطناعي، على القيم الأسرية والاجتماعية، وتنبّه إلى تآكل الحدود بين العام والخاص داخل الأسرة، لكنه لم يتناول ذلك من زاوية تشريعية أو فقهية.

- عمر الشريف، "التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي"، مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، 2020
- بين أوجه القصور في المنظومات القانونية العربية أمام تطورات الذكاء الاصطناعي، مع دعوة إلى تبني تشريعات أكثر مرونة، لكنه لم يتناول الأسرة كإطار محدد للبحث.
- نصر الدين لعور، "التحول الرقمي في الجزائر بين الواقع والمأمول"، ندوة المركز الجامعي بالبيض، 2022
- عالج مظاهر التحول الرقمي في المؤسسات الجزائرية، وأشار إلى غياب السياسات الحمائية للأسرة في البيئة الرقمية.

3- دراسات تقارب الفقه والتقنية:

- أحمد الريسوني، "مقاصد الشريعة وتحديات العصر الرقمي"، ضمن أعمال مؤتمر مقاصد الشريعة والواقع الرقمي، قطر، 2020
- حاول الربط بين مرجعية المقاصد الشرعية وتحديات الذكاء الاصطناعي، من خلال الدعوة إلى تجديد الفقه بما يواكب التحولات التكنولوجية، لكنه لم يفصل في قضايا الأسرة.
- أمينة خليف، "الزواج الإلكتروني في الفقه والقانون الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2020
- تناولت أحد مخرجات التحول الرقمي، وهو الزواج عبر الوسائط الحديثة، مع محاولة لتكييفه فقها وقانونيا، ويمكن اعتبارها من الدراسات التي تمهد للربط بين الأسرة والتكنولوجيا.
- تقييم عام للدراسات السابقة: يتضح من خلال استعراض هذه الأعمال أن:
- 1. الدراسات الفقهية ركزت على الأمن الأسري من منظور تقليدي، ولم تتناول آثار الذكاء الاصطناعي بصفة مباشرة.
- 2. الدراسات القانونية لم تواكب بعد تحديات البيئة الرقمية وتأثيرها على بنية الأسرة الجزائرية.
- 3. الدراسات التقنية والاجتماعية نبهت إلى خطورة الذكاء الاصطناعي، لكنها افتقرت إلى تحليل فقهي أو قانوني متكامل.
- 4. غياب دراسات تكاملية تجمع بين الذكاء الاصطناعي، التشريع الوطني، والمقاصد الشرعية للأسرة، وهو ما يجعل هذا البحث مساهمة علمية في سدّ فراغ بحثي حقيقي.

رابعا: المناهج العلمية المتبعة

1. المنهج التحليلي: لتحليل النصوص الفقهية والتشريعية المتعلقة بالأمن الأسري.
2. المنهج المقارن: لمقارنة المعالجات الفقهية والقانونية لموضوع الذكاء الاصطناعي في الأسرة.
3. المنهج الاستقرائي: لاستقراء التحديات الميدانية والتطبيقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

4. المنهج الوصفي: لوصف واقع الأسرة المسلمة في ظل التحولات التكنولوجية.

(تقسيم المقال إلى محاور أو مباحث بهذا الشكل)

المبحث الأول: الأمن الأسري بين المفاهيم الحديثة والرؤية الفقهية

انطلاقاً من أهمية الأمن الأسري وما يحيط به من تطورات وتحديات، يصبح من الضروري الوقوف على المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها، وفهم أبعادها المختلفة في ضوء التحولات الحديثة، لذا يتناول المبحث هذا عرضاً للمفاهيم الجوهرية المرتبطة بالأمن الأسري، وتحليلاً للتحديات المعاصرة التي تؤثر على استقراره، تمهيداً لبحث سبل ضمانه في إطار المنظورين الفقهي والقانوني.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية والتحديات المعاصرة

قبل الخوض في ضمانات الحماية التي يقدمها الفقه الإسلامي أو القانون الجزائري للأمن الأسري، يجدر بنا أن نؤسس لمفاهيم هذا الأمن في ضوء التغيرات الاجتماعية والتقنية المتسارعة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي. فالفهم الدقيق لمكونات الأمن الأسري، وطبيعة الذكاء الاصطناعي، والتحديات التي ينشئها داخل البيئة الأسرية، يمثل خطوة جوهرية لتشخيص واقع الأسرة ووضع أسس المعالجة الشرعية والقانونية.

الفرع الأول: تعريف الأمن الأسري وأنواعه

يُقصد بالأمن الأسري مجموعة من الضمانات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تكفل للأسرة استقرارها، وتحفظ كيانها من التفكك والاضطراب، وتؤمن لأفرادها بيئة صالحة للتنشئة والرعاية، بما يحقق الطمأنينة والتماسك الاجتماعي. وقد ورد في تعريفه أنه: "الحالة التي تكون فيها الأسرة في مأمن من الأخطار والانهيارات، وتحقق فيها الحاجات الأساسية لأفرادها، ضمن منظومة من القيم والعلاقات المتوازنة"¹.

ويتفرّع الأمن الأسري إلى أنواع متعددة، أبرزها:

أولاً: الأمن النفسي

وهو شعور أفراد الأسرة بالاستقرار والقبول والدعم العاطفي المتبادل.

ثانياً: الأمن الاجتماعي

ويقصد به قدرة الأسرة على التفاعل المتوازن مع محيطها، وحمايتها من الانحرافات أو التفكك.

ثالثاً: الأمن الاقتصادي

ويتحقق بتوفير الكفاية المادية والمعيشية للأسرة دون تهديد دائم بالحرمان أو الحاجة.

رابعاً: الأمن القيمي/الفكري

ويتعلق بالمحافظة على المرجعية الأخلاقية والثقافية للأسرة، في مواجهة التيارات الدخيلة والانحرافات الفكرية.

وقد أجمعت الدراسات الأسرية على أن ضعف أيّ من هذه الأنواع ينعكس سلباً على تماسك الأسرة واستقرارها، خاصة في ظل المتغيرات الاجتماعية الحديثة².

الفرع الثاني:

لقد أصبح الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) من أبرز أدوات التحول الرقمي في العالم المعاصر، ولم يعد يقتصر على ميادين الصناعة والبحث العلمي، بل تسلل إلى أدق تفاصيل الحياة اليومية، ومنها الحياة الأسرية.

ويُعرف الذكاء الاصطناعي بأنه:

"مجموعة من الأنظمة والبرمجيات التي تحاكي القدرات البشرية في التفكير والتعلم واتخاذ القرار بطريقة مستقلة"³. وتشمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل البيئة الأسرية عدة مجالات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في العلاقات والأدوار الأسرية، من أبرزها:

أولاً: المساعدات الذكية

مثل الأجهزة المزودة بتقنية التحكم الصوتي، كـ"أليكسا" و"غوغل هوم"، التي تدير شؤون المنزل، وتنظم المواعيد، وتشارك في الترفيه والتربية.

ثانياً: التعليم المنزلي الرقمي

باستخدام تطبيقات مدعومة بالذكاء الاصطناعي تقدم دروساً فردية أو تفاعلية للأطفال داخل المنزل، وهو ما يؤثر في الدور التربوي التقليدي للوالدين.

ثالثاً: مراقبة الأطفال وتتبع تحركاتهم

من خلال أدوات ذكية يمكنها إرسال تقارير آنية للوالدين عن أنشطة أبنائهم، مما يطرح تساؤلات حول الخصوصية والثقة داخل الأسرة.

رابعاً: الخوارزميات المؤثرة في العلاقات الزوجية

كما في بعض التطبيقات التي تقدم "نصائح زواج" أو "تحليلاً لشخصية الشريك"، بل إن بعض المنصات الذكية تقترح حلولاً لمشاكل زوجية بناءً على تحليل بيانات المحادثات⁴ !

ولا شك أن إدماج هذه الأدوات في الحياة الأسرية قد يسهم في تسهيل بعض المهام، لكنه يثير تحديات أخلاقية وتربوية وقانونية، خصوصاً حين يتحول دور الإنسان من "مُربٍّ وفاعل" إلى "مراقب ومُتَحَكِّم به" من طرف البرمجيات.

الفرع الثالث: التحديات الجديدة التي فرضها الذكاء الاصطناعي على الأسرة المسلمة

يشكل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه الأسرة المسلمة، نظراً لما يحمله من آثار مباشرة وغير مباشرة على البناء القيمي، والأنماط التربوية، وآليات التواصل، والعلاقات الزوجية. ويزداد هذا التحدي في ظل غياب الوعي الكافي بكيفية التعامل الشرعي والقانوني مع هذه المستجدات. ومن أهم هذه التحديات:

أولاً: تهديد الخصوصية الأسرية

أصبح من الممكن للمنصات الذكية تتبع سلوكيات الأفراد داخل بيوتهم، عبر أجهزة مراقبة أو تطبيقات تتطلب الوصول إلى البيانات الشخصية والمحادثات. وهذا يتعارض مع مبدأ "حرمة البيت والأسرة" الذي أقره الإسلام في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾⁵ [النور: 27].

ثانياً: زعزعة السلطة التربوية للوالدين

التطبيقات الذكية تقدم محتوى معرفياً وتربوياً للأطفال خارج رقابة الوالدين، ما قد يؤدي إلى تفويض المرجعية الأبوية والأمومية، واستبدالها بمصدر خارجي غير منضبط بقيم الأسرة المسلمة⁶.

ثالثاً: الإفراط في العزلة الرقمية

أدى الاستخدام المكثف للأجهزة الذكية إلى تراجع التواصل المباشر بين أفراد الأسرة، وظهور ما يسمى بـ"الاغتراب الأسري"، يعيش كل فرد في "فقاعته الرقمية" الخاصة، و يضعف من الأواصر العاطفية والاجتماعية داخل البيت⁷.

رابعاً: نشر المحتوى المنحرف أخلاقياً:

تسهل خوارزميات الذكاء الاصطناعي الوصول إلى محتويات غير لائقة عبر الإنترنت، بما في ذلك محتوى إباحي أو عنيف، ما يشكل خطراً مباشراً على الأطفال والمراهقين، ويستدعي رقابة دينية وتشريعية حازمة⁸.

خامساً: غياب التشريعات المنظمة

لا تزال الكثير من القوانين الأسرية، خصوصاً في العالم العربي، غير محدثة لمواكبة هذا الواقع التكنولوجي، ما يجعل التصدي للمشكلات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي أمراً صعباً في غياب نصوص قانونية صريحة. إن هذه التحديات تقتضي بالضرورة تفعيل المرجعية الشرعية وإعادة قراءة النصوص الفقهية في ضوء المستجدات التقنية، كما تتطلب مراجعة تشريعية لقوانين الأسرة لتتكيف مع متغيرات العصر دون التفريط بالثوابت .

المطلب الثاني: ضمانات الأمن الأسري في الفقه الإسلامي

الفقه الإسلامي يولي الأسرة أهمية كبرى باعتبارها أساس المجتمع ومجالاً لتحقيق مقاصد الشريعة في حفظ النفس والعرض والنسل. ومن ثم، فإن حماية الأمن الأسري تتطلب الرجوع إلى الأسس الفقهية التي وضعها الإسلام، سواء

لمواجهة التهديدات التقليدية أو التحديات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي. ويتميز الفقه الإسلامي بمرونته وقدرته على الاجتهاد، مما يجعله قادرًا على التفاعل مع التطورات التكنولوجية ضمن إطار مقاصده الشرعية.

الفرع الأول: مقاصد الشريعة في حفظ الأسرة

تُعَدُّ مقاصد الشريعة إطارًا جامعاً لمختلف الأحكام الفقهية، وهي التي تهدف إلى تحقيق مصالح العباد ودرء المفساد عنهم في الدنيا والآخرة. وقد قسّم العلماء هذه المقاصد إلى خمس ضرورات: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال⁹.

ويُعَدُّ حفظ النسل هو المقصد الأبرز المتعلق بالأسرة، إذ يهدف إلى حماية كيان الأسرة من التفكك والانحيار، وصون العلاقة الزوجية، وضمان النشأة السليمة للأبناء. ومن مظاهر ذلك في الشريعة:

أولاً: تحريم الزنا وتشديد عقوبته بحماية لنسب الأسرة واستقرارها.

ثانياً: التشريع للزواج وتيسيره بوصفه السبيل المشروع لتكوين الأسرة، لقوله تعالى:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ [الروم: 21]¹⁰.

ثالثاً: تحريم التجسس والخيانة لحفظ الثقة والخصوصية بين الزوجين، قال تعالى:

﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: 12]¹¹، وهذا يشمل التجسس الرقمي في العصر الحديث.

رابعاً: التربية على القيم الأخلاقية داخل الأسرة، من خلال النصوص التي تؤكد مسؤولية الآباء في توجيه الأبناء، كما في قوله ﷺ: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"¹².

وتتمثل عظمة الفقه الإسلامي في كونه لا يكتفي بتشريع الأحكام، بل يسعى لضمان الامتثال لها من خلال غرس الوازع الديني والرقابة الذاتية، ما يجعل الأسرة المسلمة محصنة، ولو في غياب الرقابة القانونية المباشرة.

الفرع الثاني: أحكام فقهية تتعلق بالخصوصية والحقوق داخل الأسرة

لقد قرّر الفقه الإسلامي جملة من الأحكام التي تنظم العلاقات داخل الأسرة، وتضمن تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، بما يكفل الأمن الأسري في أبعاده النفسية والاجتماعية والقانونية. وهذه الأحكام – وإن كانت مستمدة من النصوص الشرعية – إلا أنها قابلة للتنزيل على واقع الأسرة في زمن الذكاء الاصطناعي، خاصة في ظل ما تطرحه التقنية من تهديدات للخصوصية والكرامة الإنسانية. ومن أبرز هذه الأحكام:

أولاً: حماية خصوصية البيت والأسرة

أكّد الإسلام على حرمة البيوت ووجوب الاستئذان قبل دخولها، وجعل كشف سترها من الكبائر، قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ [النور: 27]¹³.

وفي هذا توجيه صريح لاحترام الخصوصية، وهو ما يُسقط على "الاقتحام الرقمي" الذي تمارسه بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي دون إذن، سواء بتسجيل الصوت أو تحليل البيانات أو مراقبة السلوك المنزلي.

ثانيا: التحذير من التجسس داخل الأسرة

وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: 12]¹⁴، والتجسس هنا يشمل كل وسيلة لاختراق خصوصية الآخر دون علمه، بما فيها التطبيقات الرقمية أو تقنيات التعقب الذكي التي يستخدمها بعض الأزواج بدعوى "الغيرة" أو "الحرص"، بينما هي شرعاً تعدّ خرقاً للثقة الزوجية.

ثالثا: حق الزوجين في الأمن العاطفي والنفسي

فالزواج في الإسلام ليس مجرد عقد مادي، بل هو ميثاق غليظ يقوم على المودة والرحمة، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: 21]¹⁵، وهو ما يقتضي حفظ مشاعر الشريك، واحترام خصوصيته، وعدم إيذائه نفسياً أو معنوياً، وهو ما قد تحرقه بعض الممارسات التقنية إذا استُخدمت بغير ضوابط.

رابعا: تكريس مبدأ العدل في المعاملة

قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ [النساء: 3]¹⁶، وهو مبدأ عام في كل العلاقات، ويستلزم أن لا تُستخدم الوسائل الذكية للتمييز بين أفراد الأسرة أو للتضييق على أحد الأطراف دون مبرر مشروع. إن هذه الأحكام تُبرز مرونة الفقه الإسلامي وقدرته على تأطير سلوك الأفراد حتى في البيئة الرقمية، طالما أحسن تأويل النصوص وتفعيل المقاصد الشرعية.

الفرع الثالث: الاجتهاد الفقهي المعاصر في التعامل مع الذكاء الاصطناعي

أمام التسارع الهائل في تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتغلغلها في شتى مناحي الحياة، وجد الفقه الإسلامي نفسه مدعواً إلى التجديد والاجتهاد لفهم هذه النوازل ومقاربتها وفقاً لمقاصد الشريعة ومبادئها الكلية. ومُثل هذا الاجتهاد ضرورة ملحة لحماية الأسرة المسلمة من الآثار السلبية المحتملة لهذه التقنية، والنظر في ما تحمله من منافع. وقد برزت جهود بعض المجامع الفقهية والعلماء المعاصرين في هذا المجال، إذ بدأت تساؤلات شرعية تُطرح حول:

أولاً: شرعية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي داخل الأسرة

يُتجه الرأي الفقهي الغالب إلى جواز استخدام هذه الوسائل ما دامت لا تُستخدم في محرم أو تؤدي إلى مفسد راجحة. وهذا يتماشى مع القاعدة الأصولية: *"الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يدل دليل على التحريم"¹⁷. ولكن يُشترط في الاستخدام ألا يُفضي إلى الإضرار بالخصوصية أو كشف العورات، أو التلاعب بالمشاعر الأسرية.

ثانيا: حكم مراقبة الأبناء عبر الوسائل الذكية

يرى بعض الفقهاء أن المراقبة التربوية التي تهدف إلى الحماية لا بأس بها بشرط ألا تتحول إلى تجسس ينتهك الثقة بين الآباء والأبناء، خاصة في المراهقة. ويُستأنس في هذا بالرخصة الشرعية في "الرقابة التربوية" كما جاءت في حديث النبي ﷺ: "مرو أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر"¹⁸، وهو توجيه بتربية الأبناء مع المتابعة لا مع التجسس الخفي.

ثالثاً: استخدام الذكاء الاصطناعي في الاستشارات الزوجية

ظهرت في الآونة الأخيرة تطبيقات تستعمل الذكاء الاصطناعي لتحليل الرسائل أو أصوات الأزواج واقتراح حلول للمشاكل الزوجية. ويذهب بعض الباحثين إلى أنها تدخل في التحكيم الرقمي، وهو غير مقبول شرعاً إن كان يفتقر إلى الفهم المقاصدي للنصوص الشرعية ويُصدر أحكاماً لا تعتمد على اجتهاد بشري ضامن¹⁹.

رابعاً: إشكالية الأتمتة في اتخاذ القرار الأسري

يحذر بعض الفقهاء من الاستسلام التام للخوارزميات في اتخاذ قرارات أسرية مثل الطلاق أو تحديد الكفاءة الزوجية، ويرون أن ذلك يُفْرِغ الزواج من معناه الشرعي المبني على النية والإرادة والتكليف، ويجعله رهيناً بقرارات غير إنسانية²⁰.

وعليه، فإن الاجتهاد الفقهي المعاصر لا يرفض الذكاء الاصطناعي من حيث المبدأ، لكنه يُؤطّر بمقاصد الشريعة ويشترط الضوابط الشرعية في استعماله داخل محيط الأسرة، حفظاً للكرامة الإنسانية وتحقيقاً للمصلحة.

المبحث الثاني: التكامل بين الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري في تعزيز الأمن الأسري

يشكل الأمن الأسري ركيزة أساسية لاستقرار المجتمع وتماسكه، ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال منظومة قانونية وأحكام شرعية متكاملة. وقد حرص التشريع الجزائري على الاستفادة من مبادئ الفقه الإسلامي الغني بأحكامه المتعلقة بالأسرة، فكان التكامل بينهما أداة فعالة في تعزيز حماية الأسرة، وضمان حقوق أفرادها، وتحقيق التوازن بين القيم الدينية والمتطلبات القانونية المعاصرة.

المطلب الأول: ضمانات الأمن الأسري في قانون الأسرة الجزائري

قانون الأسرة الجزائري (84-11) يشكّل الإطار القانوني للحياة الأسرية، مستمداً في معظمه من الشريعة الإسلامية، مع بعض التأثير بالاجتهادات القانونية الحديثة. ومع بروز التحولات الرقمية، خاصة الذكاء الاصطناعي، ظهرت تحديات جديدة لم تكن في الحسبان عند سنّه، مما يستلزم إعادة قراءة نصوصه وتحليلها لاستشراف مواطن القصور في مواجهة هذه المستجدات التقنية.

الفرع الأول: الأسس القانونية لحماية الأسرة

يُقرّ قانون الأسرة الجزائري جملة من المبادئ التي ترمي إلى حماية كيان الأسرة وضمان استقرارها، تكمن فيما يلي:

أولاً: مبدأ الزواج الشرعي كأساس لتكوين الأسرة

ينصّ القانون في المادة 4 على أن: "الزواج هو عقد يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، غايته بناء أسرة مستقرة على المودة والرحمة والتعاون"²¹.

وهذا المبدأ يعكس انسجام التشريع مع المقاصد الإسلامية التي تجعل الزواج وسيلة لبناء مجتمع سليم.

ثانياً: تحديد حقوق وواجبات كل من الزوجين

من خلال المواد 36 و 37 و 38 التي تحدد التزامات الزوجين مثل: النفقة، السكن، المعاشرة بالمعروف، وتربية الأولاد، وغيرها. هذه النصوص تشكل ضمانات قانونية لتوزيع الأدوار داخل الأسرة بما يعزز الأمن والاستقرار²².

ثالثاً: تنظيم إجراءات الطلاق والخلع لضمان عدم التسرع

فالمادة 48 تشترط تسجيل الطلاق قضائياً، والمادة 54 تحدد شروط الخلع، والمادة 72 توجب عرض الصلح قبل الفصل في دعاوى الطلاق. وهذه التدابير تهدف إلى الحفاظ على كيان الأسرة ومنع تفككها السريع²³.

رابعاً: حماية القصر وحقوق الأطفال

خاصة في مسائل الحضانة والنفقة، كما ورد في المواد 62 إلى 72، حيث يظهر حرص المشرع على ضمان بيئة أسرية مناسبة للطفل، ولو بعد الانفصال بين الأبوين²⁴.

الفرع الثاني: مواقف القانون الجزائري من التحديات الرقمية

لم يتناول قانون الأسرة الجزائري صراحة آثار التقنيات الذكية والمخاطر الرقمية على الأسرة، رغم تضمّنه لمبادئ عامة لحمايتها من التفكك. ويُظهر غياب معالجة هذه التحولات التكنولوجية، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، حاجة ملحة لمراجعة نصوص القانون لمواكبة التحديات الرقمية الجديدة.. ويمكن تلخيص موقفه من هذه التحديات الرقمية في النقاط الآتية:

أولاً: غياب النصوص القانونية المتعلقة بالخصوصية الرقمية داخل الأسرة

لا يتضمن قانون الأسرة الجزائري أحكاماً تنظم العلاقة الرقمية داخل الأسرة، رغم تأثيرها المتزايد في الحياة اليومية، مما يترك فراغاً قانونياً، خاصة في حالات مثل تجسس أحد الزوجين على الآخر دون موافقته، وهو ما قد يُستغل للإضرار بالخصوصية والعلاقة الأسرية²⁵.

ثانيا: عدم مواكبة القانون لمظاهر الانحراف الرقمي

كحالات الإدمان على الأجهزة الذكية، أو تعرض القُصّر لمحتوى غير أخلاقي، أو إهمال أحد الوالدين لدوره التربوي بسبب الانشغال الرقمي، وهي مشكلات أصبحت تهدد تماسك الأسرة لكنها لا تُصنّف قانونيًا ضمن "الضرر الموجب للانفصال أو سحب الحضانة"، رغم آثارها الواقعية²⁶.

ثالثا: غياب الإطار القانوني لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات الاستشارات الأسرية

مع انتشار تطبيقات تُقدّم "استشارات عائلية آلية" أو "تحليل شخصيات الأزواج آلياً"، يبرز خطر اتخاذ قرارات مصيرية (كالطلاق أو الخلع) بناءً على توصيات أنظمة غير خاضعة لرقابة قانونية، وهو ما قد يؤدي إلى تفكيك الأسرة بناءً على معطيات غير دقيقة أو مضللة²⁷.

رابعا: عدم توفير حماية قانونية كافية للمرأة من الابتزاز الرقمي

خصوصاً في الحالات التي تُستخدم فيها تطبيقات ذكاء اصطناعي لتوليد صور مزيفة (Deepfake) تُستخدم لاحقاً في التهديد أو الضغط، وهذه المسائل تدخل ضمن الجرائم الإلكترونية لكنها تحتاج إلى تنسيق بين قانون الأسرة وقانون العقوبات لضمان حماية شاملة. إن هذه المواقف تُبرز ضعف التفاعل التشريعي مع التحولات الرقمية، وضرورة التحديث القانوني بما يتناسب مع التهديدات الواقعية الجديدة التي باتت تؤثر في عمق العلاقة الأسرية.

الفرع الثالث: الثغرات القانونية المحتملة والحاجة إلى تطوير تشريعي

مع تصاعد تأثيرات الذكاء الاصطناعي على الحياة الأسرية، تزداد الحاجة إلى مراجعة قانون الأسرة الجزائري لسدّ الفراغات التشريعية التي تُعدّ من أبرز معوّقات حماية الأمن الأسري في السياق الرقمي. ويمكن رصد أهم هذه الثغرات القانونية على النحو الآتي:

أولاً: غياب الاعتراف القانوني بالأضرار الرقمية كأسباب للانفصال أو الحضانة

رغم أن بعض الأضرار الحديثة – مثل الإدمان الرقمي، أو الانشغال المفرط بالأجهزة الذكية، أو تعمد أحد الزوجين مراقبة الآخر إلكترونياً – قد تُمثّل ضرراً فعلياً على العلاقة الزوجية، إلا أن قانون الأسرة لا يدرجها ضمن الأسباب المعترف بها قانونياً للطلاق أو سحب الحضانة، مما يُجبر القاضي على الاجتهاد الفردي دون مرجعية واضحة²⁸.

ثانياً: ضعف التنسيق بين قانون الأسرة والتشريعات المعلوماتية

لا يوجد انسجام تشريعي واضح بين قانون الأسرة من جهة، وقانون العقوبات أو قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية من جهة أخرى، مما يجعل حماية الأسرة من الابتزاز أو التهديد أو التجسس الرقمي مسألة خاضعة لتقدير سلطات متعددة دون تكامل تشريعي²⁹.

ثالثاً: عدم مواكبة القانون لمفاهيم الخصوصية الرقمية والأمن المعلوماتي داخل الأسرة

فبينما أصبحت القوانين الحديثة في بعض الدول تُدرج "الخصوصية الرقمية الأسرية" كحق مستقل (كما في بعض القوانين الفرنسية أو الكندية)، لا يزال القانون الجزائري يتعامل مع الخصوصية بوصفها مفهوماً عاماً، دون تكييفه على البيئة الأسرية الحديثة³⁰.

رابعاً: غياب استشراف قانوني لآفاق الذكاء الاصطناعي في الأسرة

لا يتضمن قانون الأسرة أي تصور تنظيمي لاستخدامات الذكاء الاصطناعي مستقبلاً في التوجيه التربوي أو تسوية النزاعات أو حتى في "التحكيم الذكي"، وهو ما قد يؤدي إلى تضارب بين التطور التقني السريع والجمود القانوني³¹.

خامساً: عدم وجود هيئة متخصصة في رصد التحولات الأسرية الرقمية

يُلاحظ غياب جهة رسمية أو تشريعية متخصصة في دراسة آثار التكنولوجيا على الأسرة الجزائرية، ما يجعل عملية إصلاح قانون الأسرة رهينة بردود الأفعال لا الاستباق التشريعي. وعليه، فإن سدّ هذه الثغرات يتطلب إرادة تشريعية واضحة ومقاربة إصلاحية تُدمج البعد الرقمي ضمن السياسة التشريعية للأحوال الشخصية، من خلال تعديل بعض المواد أو إضافة أبواب جديدة تُعالج الإشكالات الناشئة عن التقنية الحديثة.

المطلب الثاني: التكامل التشريعي بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

لقد تأسس قانون الأسرة الجزائري في أصوله على المرجعية الفقهية الإسلامية، وخاصة المذهب المالكي، مع انفتاحه على بعض الاجتهادات القانونية الحديثة، مما يجعله نموذجاً لتجربة تشريعية تجمع بين الأصالة والمعاصرة. إلا أن الفجوة الظاهرة بين سرعة التحولات الرقمية وبطء التفاعل التشريعي تفرض تساؤلاً محورياً: كيف يمكن تحقيق تكامل فعال بين المرجعية الفقهية والقانون الوضعي لضمان أمن الأسرة الجزائرية في البيئة الرقمية؟ إن البحث في هذا التكامل لا يقتصر على مستوى النصوص، بل يشمل المنهجية الاجتهادية، وآليات التطبيق، وفعالية المؤسسات المختصة، بما يفتح المجال أمام مقارنة شاملة تضمن الأمن الأسري المعاصر.

الفرع الأول: أوجه الالتقاء بين المرجعيتين

رغم اختلاف طبيعة المرجعية الفقهية القائمة على النص والاجتهاد، والتشريع الوضعي القائم على التقنين والتفسير، إلا أن هناك نقاط التقاء واضحة بينهما، يمكن توظيفها لتعزيز حماية الأسرة:

أولاً: المرجعية الأخلاقية والقيمية المشتركة

فالفقه الإسلامي يؤسس الأسرة على السكينة والمودة والرحمة، وهي ذات القيم التي يكرسها قانون الأسرة في مادته الرابعة التي تجعل "الرحمة والتعاون" غاية الزواج³².

ثانيا: الحرص على حماية المرأة والطفل

فالفقه الإسلامي ينص على وجوب النفقة، والعدل، والستر، والاحترام داخل الأسرة، وهي المبادئ التي يُترجمها القانون من خلال تنظيم الحقوق والواجبات، والحضانة، والنفقة، وغيرها³³.

ثالثا: الاعتراف بسلطة القاضي في تقدير الضرر الأسري

كلا النظامين يمنح القاضي هامشًا من السلطة التقديرية في البت في النزاعات، وخاصة في قضايا الطلاق والنفقة والحضانة، ما يسمح له بمراعاة الأبعاد الرقمية الحديثة إذا توافرت له مرجعية اجتهادية واضحة³⁴.

رابعا: الانفتاح على الاجتهاد المعاصر

الفقه الإسلامي يسمح بالاجتهاد في النوازل، وهو ما يتوافق مع حق المشرع في تعديل وتطوير القوانين لتواكب المتغيرات، مما يجعل التكامل بين المرجعين أمرًا ممكنًا ومنطقيًا.

هذا الالتقاء يشكل الأساس النظري للتكامل التشريعي المطلوب، والذي سنفصل ملامحه في الفرعين التاليين.

الفرع الثاني: التصور الفقهي-القانوني لضمان الأمن الأسري الرقمي

إن بناء تصور فعال لضمان الأمن الأسري في العصر الرقمي يتطلب دمجًا منتهجًا بين المبادئ الفقهية الإسلامية القابلة للاجتهاد، والنصوص القانونية ذات الطابع التنظيمي، بما يتيح استجابة مرنة ومستندة إلى أصل تشريعي متين. ويمكن اقتراح هذا التصور وفق المحاور الآتية:

أولاً: إحياء مبدأ المقاصد في التكيف الفقهي للتحديات الرقمية

ينبغي أن يُعاد تفعيل المقاصد الشرعية - وعلى رأسها حفظ العرض والنسل والنفس - كمعيار لفهم طبيعة الأخطار الرقمية، وتحقيق موازنة بين مصلحة استخدام الذكاء الاصطناعي داخل الأسرة، ودور مفسدة اختراق الخصوصية أو نشر الفاحشة أو إضعاف الروابط الاجتماعية³⁵.

ثانياً: سن نصوص قانونية تُكَيِّف الأضرار الرقمية كأساس للطلاق أو الحضانة

بناءً على المبدأ الفقهي القائل: "كل ضرر يجب إزالته". ويمكن أن تتضمن تعديلات قانون الأسرة الجزائري موادًا جديدة تُدرج الإهمال الرقمي، أو التجسس الإلكتروني، أو الاستعمال المفرط للتقنية بشكل مضر، ضمن الأضرار الموجبة للانفصال أو مراجعة الحضانة.

ثالثاً: تقنين استخدام الوسائل الذكية في المجال الأسري

وفقاً للضوابط الشرعية مثل الاستئذان، واحترام الخصوصية، والصدق، والمشروعية، فيستفاد من فقه المعاملات في ضبط العلاقة بين المستخدم والآلة، ومن فقه النوازل في تنظيم المسائل المستجدة³⁶.

رابعاً: إدماج الاجتهاد الفقهي في تفسير النصوص القانونية

يمكن للمشرع أن يعتمد على الفتاوى والاجتهادات الفقهية الحديثة، الصادرة عن هيئات علمية معتبرة، كمصدر توجيهي للقاضي الأسري عند تقديره للنوازل التقنية، مما يعزز من مرونة النص القانوني دون المساس بوظيفته الضبطية³⁷.

خامساً: إدماج الوعي الرقمي ضمن التربية الأسرية الشرعية

استناداً إلى الفقه الوقائي، يُمكن إدراج مفاهيم مثل "الذكاء الأخلاقي الرقمي" ضمن البرامج التربوية داخل الأسرة، على أن تُستند إلى المبادئ الشرعية مثل الحياء، الأمانة، وغضّ البصر.

سادساً: إنشاء هيئة وطنية متخصصة في "الفتوى الأسرية الرقمية"

تُغني هذه الهيئة بجمع الاجتهادات الفقهية المعاصرة حول مسائل الذكاء الاصطناعي والعلاقات الأسرية، وتقديم إرشادات شرعية للمحاكم والمشرعين والأسر، وتعمل بمثابة صلة وصل بين الفقه والقانون في هذا المجال. إن التصور الفقهي-القانوني لا يكتفي بالتكييف النظري، بل يقدم إطاراً عملياً لضمان حماية الأسرة، في توازن بين متطلبات العصر وحفظ القيم الأصيلة³⁸.

الفرع الثالث: طرق عملية لتعزيز حماية الأسرة

في ظل التحديات المتسارعة التي تفرضها البيئة الرقمية، لم يعد كافياً الاكتفاء بالمعالجات التقليدية لحماية الأسرة، بل بات من الضروري اعتماد أدوات عملية تجمع بين الأبعاد التشريعية، التربوية، القضائية، والإرشادية، لتوفير منظومة حماية شاملة تتلاءم مع خصوصيات الأسرة الجزائرية المسلمة. ويقتضي ذلك التحرك نحو تطوير آليات استباقية تستوعب التأثيرات المتزايدة للذكاء الاصطناعي على العلاقات الأسرية، وتوفّر بيئة آمنة تُعزز قيم المودة والاحترام، وتحفظ الخصوصية في ظل عالم متحوّل. وفي هذا السياق، نعرض أبرز الأدوات المقترحة لتعزيز الأمن الأسري الرقمي فيما يلي:

أولاً: أداة تشريعية

تحديث قانون الأسرة بإدراج مواد تجرّم التجسس الرقمي وتكرّس الخصوصية الرقمية كحق مستقل.

ثانياً: أداة تربوية

إدماج التربية الرقمية في السياسات التربوية لتعزيز الوعي بمخاطر الذكاء الاصطناعي وضبط استخدامه داخل الأسرة.

ثالثاً: أداة قضائية

إنشاء وحدات متخصصة في المحاكم للنظر في النزاعات الأسرية ذات الطابع الرقمي وتأهيل القضاة لذلك.

رابعاً: أداة إرشادية

تفعيل دور المجالس العلمية لإصدار فتاوى وتوجيهات شرعية معاصرة حول الذكاء الاصطناعي الأسري.

خامساً: أداة بحثية

دعم البحث العلمي في قضايا الأسرة والذكاء الاصطناعي لتطوير حلول شرعية وقانونية فعالة.

سادساً: أداة تنسيقية

تعزيز التنسيق بين الوزارات لوضع إستراتيجية وطنية موحدة لحماية الأسرة من التهديدات الرقمية.

خاتمة:

لقد بينت الدراسة أنّ الذكاء الاصطناعي، بما يحمله من تطورات تقنية غير مسبقة، أصبح عنصراً مؤثراً في البنية الاجتماعية والوجدانية للأسرة، وأن تأثيره لا يقتصر على الجوانب المادية أو الترفيهية، بل يمتد إلى الخصوصية، والتربية، واتخاذ القرار، وحتى في تحديد شكل العلاقات الزوجية والأبوية. وقد اتضح من خلال التحليل الفقهي والقانوني أن المرجعية الإسلامية تملك من المرونة والمقاصد ما يُمكنها من مواجهة هذه التحولات، وأن قانون الأسرة الجزائري، رغم تأسسه على أحكام الشريعة، لا يزال بحاجة إلى تطوير يستجيب لمتطلبات العصر الرقمي.

أولاً: أبرز نتائج البحث

1. تعدد أبعاد الأمن الأسري في السياق المعاصر، وأهمية إدراج الخصوصية الرقمية والتوازن التربوي ضمن مكوناته الأساسية.
2. الفقه الإسلامي يمتلك أطراً مرجعية قوية في حماية الأسرة، يمكن توظيفها لاجتهادات جديدة تنظم التعامل مع الذكاء الاصطناعي ضمن البيت المسلم.
3. قانون الأسرة الجزائري لا يعالج بشكل صريح الأضرار الرقمية أو يكتفي ضمن الأسباب القانونية للطلاق أو الحضانة، مما يكشف عن فراغ تشريعي في مواجهة التحديات التقنية.
4. إمكانية تحقيق تكامل واقعي بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي من خلال اعتماد مقاربة مقاصدية تشريعية تراعي المتغيرات وتُفَعِّل الرقابة الأخلاقية والقانونية معاً.
5. غياب آليات مؤسسية متخصصة في متابعة التحولات الرقمية داخل الأسرة، سواء على المستوى الفقهي أو القضائي أو التشريعي.

ثانيًا: توصيات البحث

1. إدراج مواد قانونية صريحة في قانون الأسرة الجزائري تُعالج مظاهر التفكك الأسري الناتج عن إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي، مثل التجسس الرقمي أو إهمال الدور التربوي بسبب الإدمان الرقمي.
2. إحياء منهج الاجتهاد الفقهي في فقه الأسرة الرقمية، عبر المجامع الفقهية الوطنية والدولية، لتقديم اجتهادات مؤطرة وواعية بطبيعة التحديات الرقمية.
3. تدريب القضاة والأخصائيين الاجتماعيين على التعامل مع النزاعات الرقمية الأسرية، وتمكينهم من أدوات التكيف القانوني والفقهي في ظل المستجدات.
4. إنشاء هيئة وطنية متعددة الاختصاصات تُعنى بدراسة "الأمن الأسري الرقمي" وتقديم اقتراحات تشريعية وتوجيهات فقهية ومتابعة التطبيقات الأسرية للذكاء الاصطناعي.
5. إدماج التثقيف الرقمي ضمن المناهج التعليمية والدينية، لضمان تحصين الأسر، خاصة الناشئة، من مخاطر الاستخدام العشوائي للتكنولوجيا.
6. تشجيع الدراسات المقارنة والبحث الأكاديمي متعدد التخصصات حول أثر الذكاء الاصطناعي على الأسرة من مناهج شرعية، قانونية، نفسية واجتماعية.

ثالثًا: آفاق البحث المستقبلي

يفتح هذا الموضوع آفاقًا بحثية واسعة يمكن تناولها لاحقًا، منها:

1. دراسة مقارنة بين تشريعات الأسرة في العالم الإسلامي في مواجهة الذكاء الاصطناعي.
 2. تحليل أثر الذكاء الاصطناعي على العلاقة بين الطفل ووسائل التربية داخل الأسرة المسلمة.
 3. بحث دور المؤسسات الدينية والقضائية في الوقاية من التفكك الأسري الرقمي.
 4. استشراف أثر الذكاء الاصطناعي على مفاهيم جديدة مثل الزواج الافتراضي، والطلاق الرقمي، والتحكيم الذكي.
- وبذلك، فإن الحاجة إلى مقارنة تكاملية بين المرجعيات الفقهية والتشريعية لا تُعد ترفًا فكريًا، بل هي ضرورة لضمان صمود الأسرة في وجه رياح التغير التقني التي قد تحمل من المنافع بقدر ما تحمل من الأخطار.

الهوامش:

1. فهد بن محمد الحربي، الأمن الأسري في الشريعة الإسلامية وأثره في تحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة أم القرى، العدد 48، 2017، ص 95.
2. عبد الله الحازمي، الذكاء الاصطناعي والتغيرات الاجتماعية: دراسة سوسيولوجية، المركز العربي للبحوث، الرياض، 2021، ص 121.
3. Russell, S., & Norvig, P., *Artificial Intelligence: A Modern Approach*, 4th ed., Pearson, 2021, p. 28.
4. حمدي نادية، التقنيات الذكية والتحول الاجتماعي في الأسرة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، العدد 15، 2022، ص 67.
5. المصحف الشريف- برواية ورش عن نافع، سورة النور: الآية 27.
6. سعاد عبد الحميد، التربية الرقمية وأثرها على الأدوار الأسرية، مجلة الدراسات الأسرية، جامعة الجزائر 2، العدد 12، 2021، ص 88.
7. يوسف عابد، الاغتراب الأسري في العصر الرقمي: دراسة نفسية اجتماعية، لمركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، 2020، ص 44.
8. سعاد عبد الحميد، المرجع نفسه، ص 89.
9. إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، ط2، 1997، ج2، ص9.
10. المصحف الشريف- برواية ورش عن نافع، سورة الروم: الآية 21.
11. المصحف الشريف- برواية ورش عن نافع، سورة الحجرات: الآية 12.
12. البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب قول الإمام للرجل: اسمع وأطع، رقم الحديث: 893.
13. المصحف الشريف- برواية ورش عن نافع، سورة النور: الآية 27.
14. المصحف الشريف- برواية ورش عن نافع، سورة الحجرات: الآية 12.
15. المصحف الشريف- برواية ورش عن نافع، سورة الروم: الآية 21.
16. المصحف الشريف- برواية ورش عن نافع، سورة النساء: الآية 3.
17. أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن بن قاسم، دار الوفاء، ج 29، ص 18.
18. أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب من يؤمر الغلام بالصلاة، حديث رقم: 495.
19. وهبة الزحيلي، فقه النوازل المعاصرة في الأسرة، دمشق، 2010، ص 203.
20. محمد فريد الأنصاري، قيمة الإنسان في الإسلام، دار السلام، القاهرة، 2007، ص 91.
21. القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984، المتعلق بالأسرة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 24، المادة: 4.
22. نفس المرجع، المواد من 36 إلى 38.
23. نفس المرجع، المواد من 48، 54، 72.
24. نفس المرجع، المواد من 62، 72.
25. نوال بوطرفة، الذكاء الاصطناعي وحماية الحياة الخاصة في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، جامعة الجزائر 1، العدد 17، 2022، ص 129.
26. سامية بوزيان، الأسرة الجزائرية والتحول الرقمي: بين التحدي والفراغ التشريعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جدامعة ورقلة، العدد 2021، ص 34.
27. مصطفى بن داود، الاستشارات القانونية الرقمية وحدود التدخل الذكي في العلاقات الأسرية، مركز البحوث القانونية، وهران، 2020، ص 61.
28. مراد بن عيسى، الضرر الأسري غير المادي في ضوء الاجتهاد القضائي الجزائري، مجلة القضاء والأسرة، وزارة العدل، العدد 8، 2022، ص 102.
29. نادية زروقي، التشريعات الجزائرية بين الواقع الرقمي والحماية الأسرية، مجلة القانون والسياسة، جامعة تيبازا، العدد 21، 2021، ص 44.
30. يحيى الشريف نصير، غبر مزغيش، الآليات القانونية المكرسة لحماية الحق في الخصوصية الرقمية في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، م5، ع2، 2022، ص 291، 310.
31. مجموعة من الباحثين، القانون والذكاء الاصطناعي: دراسات ورؤى في التشريع والمجتمع، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2024، ص 115.
32. قانون الأسرة الجزائري، المادة 4، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24 لسنة 1984.
33. ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، وزارة الأوقاف المغربية، ج19، ص 138.
34. المرجع نفسه، ص 139.

- ³⁵. الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار السلام، القاهرة، 2006، ص 203.
- ³⁶. وهبة الزحيلي، فقه النوازل المعاصرة، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2010، ص 119.
- ³⁷. الطاهر بن عاشور، نفس المرجع لسابق، ص 205.
- ³⁸. فريدة شريط، حماية الخصوصية الأسرية في البيئة الرقمية بين القانون والواقع، مجلة القانون والمجتمع، جامعة الجزائر 1، العدد 18، 2023، ص 111.